

**أكتوبر 2019**

**مقدمة:**

مر النظام السياسي الفلسطيني بمراحل عدة منذ توقيع اتفاق أوسلو، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على جزء من الأرض الفلسطينية، كما شهد تغييرات جوهرية شملت قضايا استراتيجية تتعلق ببنيته وآليات عمله ومستقبله؛ هذا التحول كان له أثره على طبيعة السلطات الثلاث واختصاصها في السلطة الوطنية. وشملت التغييرات أيضاً مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي شكلت على امتداد خمسة عقود الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الموحد للقوى السياسية الفلسطينية، على أن تعتبر مؤسسات السلطة الوطنية نظاماً فرعياً انبثق عن المنظمة وأسس بقرار منها[[1]](#footnote-1). فيما الممارسات العملية اللاحقة سارت باتجاه إعلاء أمر السلطة الوطنية وإضعاف وتغييب دور المنظمة.

فالنظام السياسي الذي انبثق عن اتفاقيات أوسلو في الأراضي الفلسطينية، استمر يعمل وفق اسس النظام الرئاسي حتي عام 2003، عندما تم استحداث منصب رئيس وزراء من جراء الضغوط الخارجية والداخلية ليتحول الي نظام مختلط "شبه رئاسي"، فهو رئاسي من ناحية إذ يجعل انتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة، وهو برلماني من ناحية أخرى إذ يجعل الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ويجب أن تنال ثقته، رغم ان التعديل حينها في القانون الاساسي لم يعيد تهيئة النظام ليتلاءم بالكامل متطلبات الانتقال الي نظام مختلط كما النظام الفرنسي ، وقد أشار القانون الأساسي في المادة (5) إلى أن ”نظام الحكم في فلسطين نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية، وينتخب فيه الرئيس انتخاباً مباشراً من قـبل الشعب، وتكون الحكومة مسؤولة أمام الرئيس والمجلس التشريعي الفلسطيني“.

وخلال فترة الانقسام شهد النظام السياسي للسلطة الوطنية الفلسطيني[[2]](#footnote-2)، سلسلة من الخطوات والإجراءات، جعلت النظام الساسي المنصوص عليه في القانون الأساسي وقانون الانتخابات حبراً على ورق. كان من نتاجه شرخ وانقسام في السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، حيث خضعت السلطات في قطاع غزة لسلطة وتفرد الحزب الواحد "حركة حماس". فعلى المستوى التشريعي قامت كتلة التغيير والإصلاح بسن سلسلة من القوانين بطريقة غير دستورية ينحصر تطبيقها على قطاع غزة، كما قامت بإنشاء جهاز قضائي منفصل ومستقل عن الجهاز القضائي في الضفة الغربية، وتفردت بالسلطة التنفيذية بكل وزارتها وأجهزتها الأمنية. أما رئيس السلطة الوطنية، فقد اتخذ مجموعة من الإجراءات والقرارات، التي تصب باتجاه تكريس كل السلطات بيده، ومن أخطرها قرار "حل المجلس التشريعي خلافا لأحكام القانون الأساسي، والسيطرة على السلطة التنفيذية من خلال تعيين وإقالة الحكومة والوزراء، والتحكم الفردي في الجهاز القضائي عبر تعيين وإقالة القضاة. آخرها كان صباح يوم الأحد الموافق: 15 سبتمبر 2019 عندما أصدر الرئيس قرارات بإحالة عدد من القضاة للتقاعد المبكر، كتطبيق للتعديلات التي أجريت على قانون السلطة القضائية، وذلك بموجب قرار بقانون صدر بتاريخ: 18 يوليو 2019، الذي عدل قانون السلطة القضائية لجهة تخفيض سن تقاعد القضاة الى (60 عاماً).

ولقد ترافق مع القرار بقانون المشار إليه أعلا، قرار أخر حل بموجبة مجلس القضاء الأعلى الحالي، وإنشاء مجلس قضاء أعلى انتقالياً لمدة عام واحد، يتولى خلاله مهام مجلس القضاء الأعلى[[3]](#footnote-3)، ساقت في حينه السلطة التنفيذية العديد من المبررات لهذين القرارين، من بينهما إنهما من بين التوصيات التي خلصت لها اللجنة الوطنية لتطوير قطاع العدالة، وذلك نتيجة التراجع المطرد لثقة الجمهور بأداء السلطة القضائية وفقا للتقارير والإحصائيات والمسوح الرسمية والمجتمعية، وطول أمد التقاضي وتراكم القضايا المدورة، وتردي الأوضاع الداخلية، وفشل مجلس القضاء الأعلى الحالي في وقف التدهور المتسارع في القضاء وإصلاحه والنهوض به، واستجابة للمطالبات المتكررة بإصلاح القضاء[[4]](#footnote-4) من المؤسسات الرقابية الرسمية والمجتمعية بما فيها القضاء ذاته.

والأخطر من كل ذلك، قام الرئيس بتشكيل وتعيين أعضاء المحكمة الدستورية، بهدف إصدار الفتاوى الدستورية المخالفة لأحكام القانون الأساسي، لتثبيت سلطته وهيمنته الفردية على السلطات الثلاث، من بينها فتواها بصلاحية الرئيس حل المجلس التشريعي ورفع الحصانة عن النواب. ومنح صلاحياته للرئيس، لتصبح المحكمة الدستورية التي يفترض بها حماية وحراسة أحكام القانون الأساسي بنظامه السياسي وحماية حقوق الإنسان، تدوس القانون وتخرج احكامها بما ينسجم ويخدم الرئيس في خلافاته السياسية، كما ان الرئيس بات من يسن ويعدل القوانين بقرارات، كما يعيين ويقيل القضاة، ويقطع رواتب الموظفين ويخفضها، وهلما جرى.

ذات المشهد يتكرر بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث اتبع الرئيس نفس السياسة في تكريس سلطته الفردية، من بينها المماطلة في دعوة الإطار القيادي للاجتماع، وتعطيل إجراء الانتخابات العامة وعدم احترام اتفاقيات اصلاح وتطوير المنظمة في القاهرة 2015، وبيروت 2017، بعقد مجلس وطني توحيدي، حيث بات الرئيس متفرد في كل المؤسسات الوطنية والدستورية وبات يمثل العقبة الرئيسية في إصلاح المنظمة وتطويرها، إضافة لمعاقبة التنظيمات المنضوية في المنظمة عبر وقف حقوقها المالية في حال مخالفتها له.

في ضوء ما تقدم احكم الرئيس عباس قبضته وسلطته المطلقة على كل مؤسسات النظام السياسي برمتها، كما وتجاوز التوافق الوطني واتفاقات القاهرة 2005، و2011، و2017، وتفاهمات بيروت 2017، والتي تضمن اصلاح مؤسسات النظام السياسي واستعادة الوحدة، حيث قام بإعادة [تشكيل مؤسسات منظمة التحرير](https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/12/23/%D9%81%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%84-%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A-%D9%8A%D8%B6%D9%8A%D9%81-%D8%B9%D9%82%D8%A8%D8%A7%D8%AA) وبصورة شكلية، وفق بناء يضمن تفوّقه ومجموعة صغيرة من قيادة حركة فتح وبعض قادة الأجهزة الأمنية، للإمساك بكل خيوط النظام، كي لا يترك أي أمر للصدفة في تكريس تفرده، ومصالحه ورؤيته ولضمان الإعداد للمرحلة التي تليه.

تتناول الورقة تداعيات تكريس الحكم المطلق، وتقويض مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني ومخاطر استمرار حالة الانقسام، ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية عام 2006، وانتهاءً بما تنطوي عليه المرحلة الراهنة من مخاطر تحول النظام السياسي الي نظام فردي استبدادي، يرسخ التغول والخروج عن القانون وسيادته، ويسهم في تحول الانقسام السياسي إلى انفصال كامل، على النحو التالي:

**أولا: الانقسام السياسي وتداعياته على مؤسسات النظام السياسي:**

بعد الانتخابات التشريعية وفوز حركة حماس في العام 2006 ، شهد النظام السياسي الفلسطيني تطورات دراماتيكية ، وتحولات غير دستورية ، حيث كلف رئيس السلطة الوطنية ، السيد/ اسماعيل هنية بتشكيل الحكومة لحصول قائمته " التغيير والإصلاح" على أعلى الأصوات، وشكل في البداية الحكومة العاشرة بتاريخ 29 مارس 2006 ، التي رفضت الكتل البرلمانية الأخرى المشاركة بها، ولكنها حصلت على ثقة المجلس التشريعي بأصوات كتلة التغيير والإصلاح لوحدها. وتحولت حركة حماس من المعارضة الى حزب السلطة، فيما باتت حركة فتح في صفوف المعارضة. وباتت البنية السياسية للسلطة تحوى حزبين وبرنامجين مختلفين أحدهما في رئاسة السلطة والاخرى رئاسة الحكومة والسلطة التشريعية([[5]](#footnote-5)).

وكان من الطبيعي أن يؤسس ذلك لتعارض بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء، خاصة في ظل غياب الجاهزية للتداول السلمي للسلطة، وغياب مفهوم الشراكة.

وان لم تطرأ تعديلات دستورية على شكل نظام الحكم خلال فترة الانقسام، حيث بقيت أحكام القانون الأساسي كما هي دون أي تعديل، ولكن من الناحية الواقعية، ترتب على الانقسام آثار خطيرة على كافة المستويات، وأحدث انقسامات هائلة جغرافية ومؤسساتية في بينية النظام الدستوري والسياسي، عدا عما شكله من مخاطر على مكانة ووضعية القضية الفلسطينية وعلى المشروع الوطني. ومن الهام في هذا السياق، التأكيد على الجريمة الكبرى للانقسام والمتمثلة بالإجهاز على مسار الديمقراطية، وأبرز تجلياتها، عدم الالتزام بدورية الانتخابات وفقاً لما هو منصوص عليه بالقانون[[6]](#footnote-6).وتعطيل دور المجلس التشريعي بدايةً، وحله مؤخراً، حيث تعطل دوره التشريعي والرقابي، وتم سرقة اختصاصاته من قبل الرئيس من جانب، ومن الآثار التي ترتبت على ذلك، سن اكثر من 200 قانون بقرار ، تطبق في الضفة الغربية فقط، وفي المقابل اصدت كتلة لتغيير والاصلاح في قطاع غزة قرابة 59 قانون تطبق في قطاع غزة، الأمر الذي يعني نسف مفهوم المواطنة، والمساواة المواطنين في الأراضي الفلسطينية أمام القانون، والتمييز بينهم على أساس جغرافي. وفي حكم المؤكد فإن غياب الرقابة التشريعية على أعمال السلطة التنفيذية ساهم في تكريس التفرد والفساد وإساءة استخدام المال العام.

ومن جانب آخر تعمق وتجذر الانقسام الهرمي في السلطة التنفيذية بشكل تراكمي، على مدار السنوات الاثني عشر الأخيرة، لدرجة أنه جعل واقع العلاقة ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، أشبه بالواقع في بعض الجوانب ما بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وأفرز نظاماً سياسياً مشوهاً، فاقد لكل ركائز الديمقراطية والمشاركة والتعددية، ترتب عليه تشوه واضح في بنيان النظام الدستوري والسياسي الفلسطيني، الذي اتسم بالغموض أصلاً[[7]](#footnote-7).

فبعد سيطرة حماس على قطاع غزة ، قام رئيس السلطة بإقالة الحكومة الحادية عشر في 14 يونيو 2017 وفقاً لصلاحياته الدستورية، ثم أصدر عدة مراسيم([[8]](#footnote-8))، تضمنت إعلان حالة الطوارئ، و تكليف السيد/ سلام فياض بتشكيل حكومة لإنفاذ تعليمات حالة الطوارئ، ومن ثم تحولت لحكومة تسيير أعمال بعد انتهاء حالة الطوارئ([[9]](#footnote-9)). وجرى خلالها إجراء تعديلات على حكومة فياض بقرارات بقانون من الرئيس، الى حين تقديم استقالته بسبب خلافات على الصلاحيات مع الرئيس وضغوطات من حركة فتح ، تبع ذلك تولى د. رامي الحمد رئاسة الوزراء في 3 حزيران العام 2013، والذي قدم استقالته ثلاث مرات، وذلك على إثر خلافات نشبت حينها بين الحمد الله ونائبيه، ثم كلف بتاريخ 29 أيار 2014 بتشكيل [حكومة الوفاق الوطني](https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%81%D8%A7%D9%82_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%84%D8%B3%D8%B7%D9%8A%D9%86%D9%8A)، والتي فشلت في إنفاذ المهام المطلوبة منها باستكمال المصالحة وتوحيد مؤسسات السلطة وإجراء الانتخابات، تبعها تشكيل حكومة فتحاوية برئاسة د. محمد شتية والمستمرة حتي تاريخة .

أما في قطاع غزة ، فقد بدت الصورة مغايرة كلياً، حيث، رفضت الحكومة المقالة الاعتراف بقرارات الرئيس ، واستمرت في مزاولة مهامها كحكومة تسيير أعمال في قطاع غزة كأمر واقع بمن تبقى بها من وزراء تابعين لحماس بغزة . وقامت بانشاء اعداد من والوزارات والأجهزة الإدارية الجديدة ، وتشكيل أجهزة أمنية جديدة، ودمج القوة التنفيذية في جهاز الشرطة ، وتشكيل مجلس عدل أعلى للقضاء مستقل عن مجلس القضاء الأعلى([[10]](#footnote-10)).

واستمرت حكومة غزة في العمل الى حين تشكيل حكومة الوفاق الوطني في العام 2014 المشكلة بموجب اتفاق الشاطئ. واستمرت حركة حماس في السيطرة على المؤسسات المدنية والأمنية في حكومة الوفاق الوطنية ، عبر لجنة إدارية غير معلن عنها ، الى أن أعلنت عنها رسمياً في العام 2017 ، عندما صادقت عليها كتلة التغيير والإصلاح بغزة، والتي لاحقا تم حلها بناء وتوقيع اتفاق 2017 ، الذي فاقم من الانقسام.

ونخلص مما تقدم الى الانقسام تسبب في تدمير بنية النظام السياسي الفلسطيني على عدة مستويات ومن أخطرها على تشكيل نظام سياسي واقعي

ومن أبرز الملاحظات الواجب تسجلها على شكل النظام السياسي الفلسطيني بوجه عام أنه لم يتم اختياره بناء على توافق مجتمعي أو استفتاء شعبي، بل جاء في مرحلته الأولى كنظام رئاسي بموجب اتفاقيات أوسلو، فيما العدول عنه لنظام شبه رئاسي" مختلط" جاء بناء على ضغط خارجي للحد من سلطات الرئيس الراحل أبو عمار. وبالإضافة لذلك بات النظام السياسي من الناحية العملية كنظام رئاسي، وذلك من خلال استحواذ الرئيس على كافة السلطات، بسبب هشاشة السلطة التشريعية والقضائية. الأمر الذي أسس للفساد والمحسوبية والفلتان الأمني وتغول السلطة التنفيذية على حقوق الإنسان. وربما الأكثر خطورة على الاطلاق هو إضعاف دور ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية.

أما في ظل الانقسام، فقد تشكل نظام سياسي واقعي يخالف أحكام القانون الأساسي جملةً وتفصيلاً، فإذا كان القانون ينص على وجود مؤسستين للنظام السياسي باعتباره نظام شبه رئاسي" مختلط" وهما: موسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء ، أصبح النظام السياسي في ظل الانقسام يتكون من مؤسسة الرئاسة ، ومؤسسة رئاسة الوزراء بالضفة التي تتبع للرئيس ، ومؤسسة رئاسة الوزراء للحكومة بغزة ، وهذا مالم يحدث بتاريخ السلطة قبل الانقسام .

وما زاد الأمر خطورة في ظل الانقسام تشكيل حكومات في الضفة الغربية وقطاع غزة بطريقة تخالف الدستور وتخضع لاعتبارات ومصالح سياسية، فرغم أن القانون يعطي الصلاحيات لرئيس السلطة بإقالة الحكومة ، الإ أنه لا يخوله أن يكلف عضو من أقل كتلة برلمانية حصلت على الأصوات السيد/ سلام فياض بتشكيل الحكومة، بل يلزمه بتكليف عضو من الكتلة التي حصلت على أعلى الأصوات ([[11]](#footnote-11)). كما أن منطق الشراكة السياسية واحترام التعددية، كان يقتضي من الرئيس بعد الانقسام ، فتح حوار وطني مع الكتل البرلمانية والأحزاب السياسية ، للتوافق على تشكيل حكومة جديدة ، وليس إعلان القطيعة مع القانون الأساسي ، واتخاذ خطوات انفرادية . وفي المقابل الحكومة العاشرة بعد إقالتها وفقاً للأصول الدستورية ، لا يجوز لها أن تسمى نفسها حكومة تسيير أعمال ، وأن تشرع في بناء مؤسسات أمنية ومدنية ، وتحاول شرعنتها بمصادقة كتلة التغيير والإصلاح لوحدها.

وخلال فترة الانقسام توسعت سلطات وصلاحيات الرئيس من الناحية الواقعية ، وتجاوزت الاختصاصات الدستورية ، كسن التشريعات طوال فترة الانقسام بقرارات بقانون دون عرضها على المجلس التشريعي والجمع بين سلطة التنفيذ والتشريع ، ومنح الثقة للحكومة، قطع وتخفيض رواتب الموظفين وإحالتهم للتقاعد، إقرار الموازنات بقرار بقانون، سحب الحصانة البرلمانية عن نواب في المجلس التشريعي، تعيين وعزل رئيس مجلس القضاء الأعلى والنائب العام، تعيين وعزل القضاة، تعيين قضاة المحكمة الدستورية، والتحكم والهيمنة على أعمال الحكومة، قطع رواتب الأسرى، قطع مخصصات التنظيمات وأعضاء في المجلس التشريعي . الأمر الذي جعل الرئيس الأمر الناهي، وأعاق القدرة على معارضته من العاملين في السلطة ، خشية قطع رواتبهم.

كما وترتب على الانقسام أثاراً كارثية على السلطة القضائية التي انقسمت الي سلطتين حيث شكلت حكومة غزة جهاز قضائي في قطاع غزة مستقل كلياً عن الجهاز القضائي في الضفة الغربية، وشمل الانقسام مجلس القضاء الأعلى والمحاكم على كافة درجاتها والنيابة العامة ، اضافة لانقسام في القضاء الشرعي وتشكيل جهاز قضائي شريعي في قطاع غزة ، مستقل ومنفصل عن الضفة الغربية، و انقسام النيابة العامة ، حيث بات للضفة نائباً عاماً، وقطاع غزة لها نائب أخر، ولكل منهما استقلاليتة تامة، وكان من اخطر تداعيات الانقسام تسييس القضاء وترويضه لخدمة التوجهات السياسية للرئيس قي الضفة وللحكومة في قطاع غزة.

يمكن القول بأن بنية النظام السياسي في مرحلة الانقسام تتكون من ستة سلطات، وليس من سلطات ثلاث كما ينص القانون الأساسي. فبالأمر الواقع توجد ثلاثة سلطات في الضفة الغربية تخضع لسلطة وإرادة الرئيس المنفردة، وفي المقابل يوجد بقطاع غزة ثلاثة سلطات تخضع لحركة حماس، فمؤسسات السلطة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، تستند للأمر الواقع وتتعارض كلياً مع أحكام القانون الأساسي، وتستند لمنطق الإكراه بدلاً من الشرعية والمشروعية، المتفق على اعتبارهما معياريين أساسيين لاكتساب مؤسسات النظام السياسي والدستوري لوصف (السلطة والحكومة الدستورية غير الديكتاتورية).

إن تعطيل العملية الانتخابية، والسطو على إرادة الشعب، وانتزاع حقه في الانتخابات، يجعل كل المؤسسات الدستورية العليا (التنفيذية – التشريعية - القضائية) في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تشكلت بعد الانقسام، تفتقد لعنصر الشرعية والمشروعية الكافية لممارستها السيادة والاختصاص. ومع ذلك استمرت بعملها تحت مبررات متعددة حاول كل طرف تقنينها بالقدر المستطاع، ومع ذلك لا يمكن التصديق بالحجج التي يسوقها الطرفين، خاصة مع وجود مبدأ مستقر في القانون الدستوري أن الدول لا تزول بزوال الرجال، فديمومة الدولة "السلطة" غير مرتبطة بنتائج الانتخابات الاخيرة، وغير مرتبطة بحزب أو شخص معين كما يروج البعض، بل دائما وابدا مرتبط بمدي تحقيقها لأهدافها.

إن مؤسسات الأمر الواقع الانقسامية، أسست للفساد والمحسوبية وتيسيس القانون وتغول السلطة التنفيذية على حقوق الإنسان، وربما الأكثر خطورة على الإطلاق هو إضعاف دور ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية لصالح السلطة الوطنية. فالانقسام واستمراره والصراع على السلطة بات يشكل معيقاً ومعطلا لقدرة الشعب الفلسطيني على تحقيق مشروعه الوطني، والتخلص من الاحتلال الإسرائيلي، في ظل اشتداد وطأة التهويد ومصادرة الأراضي وبناء المستوطنات وجدار الفصل العنصري، والإعدامات الميدانية، والهجوم والعدوان المتواصل على قطاع وحصاره وخنقه.

يمكن القول بأن الانقسام الحالي، قد أضاع فرص تطوير النظام الدستوري والسياسي والقانوني الفلسطيني، وأوقف عمليات مأسسة النظام وتوحيد أدوات عمله القانونية، التي بدأت مع المجلس التشريعي الأول، حيث أدار عمليات توحيد القوانين والتشريعات وتحديثها، فقد أرست السلطة التشريعية وكذلك الحال السلطتين التنفيذية والقضائية، اعراف دستورية تجلت في أكثر من مناسبة، وكذلك برز دور القضاء الفلسطيني، كمعقل أخير للعدالة وللمظلمين، حيث صدرت العشرات بل المئات من القرارات في مواجهة إجراءات السلطة التنفيذية التعسفية، فحكم بالإفراج عن المعتقلين السياسيين، وغيرهما من مواطن التطور الايجابي، الذي توقف قطاره مع اليوم الأول للانقسام الداخلي، فتوقفت مسيرة التطور الايجابي، لجهة تسيس القوانين وتعزيز السلطة البوليسية وتقديس الحزب والسلطة على حساب مفاهيم الديمقراطية التوافقية، والحكم الرشيد والشراكة وسيادة القانون وتدول السلطة والفصل بين السلطات واجراء الانتخابات وحماية حقوق الانسان.

وتدلل تجربة الانقسام الأسود على أن الشعب هو الخاسر الأكبر من نتائجه، حيث ارتفعت معدلات الفقر، والبطالة، وفوضى الأسعار، وفرض الضرائب من حكومة غزة وحكومة رام الله، وانعدمت الفرص أمام الشباب، وتردت خدمات الصحة والتعليم والكهرباء، وتزايد معدلات الهجرة، والانتحار، والإدمان، والتطرف ، وعمل وتسول الأطفال، والعنف ضد المرأة، وغياب التسامح، وتراجع منظومة الحقوق والحريات الفلسطينية في الضفة والقطاع، بالإضافة لذلك تعريض المواطنين للقمع كلما حاولوا المطالبة بحقوقهم بما في ذلك إنهاء الانقسام.

لقد رأت النور تجربة واحدة في ترجمة اتفاقات المصالحة المتعددة بتشكيل حكومة وفاق وطني في العام 2014، بقيادة الدكتور "رامي الحمد لله"، التي استبشر الكثيرين بها خيراً كحكومة مؤقته، تكمن وظيفتها الرئيس في توحيد المؤسسات الدستورية بين شطري الوطن والتحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية. لكن الفكرة ولدت ميته، لأنها استندت لتفاهمات سياسية ومحاصصة بعيدا عن الأصول الدستورية. فعوضاً عن دعوة المجلس التشريعي لإعطائها الثقة حسب الأصول، منحت الثقة بقرار بقانون. ما يدلل على أن طرفي الانقسام، ليس لديهم أولويات تجاه احترام الأصول الدستورية، وتنشيط دور المجلس التشريعي في ممارسة اختصاصاته الدستورية. وتحولت حكومة الوفاق الوطني من مؤقته إلى دائمة، ومارست سلطات واسعة دون رقابة سلطة تشريعية أو قضائية، وكل ما أنجزته هذه الحكومة سلسلة من العقوبات بحق أبناء قطاع غزة.

ويبدو أن التجربة السابقة، دعت العديدين للمطالبة بإجراء الانتخابات أولاً، وذلك لانتخاب رئيس ومجلس تشريعي شرعي، ومن ثم حكومة تخضع للرقابة حسب الأصول. فمن غير المنطق أن تنجح أي حكومة في عملها دون رقابة تشريعية وقضائية فاعلة. وعليه فإن الطريق الأسلم لتجديد الشرعيات المتآكلة، يتطلب إجراء الانتخابات بميثاق شرف وضمانات على احترام النزاهة والحرية والنتائج، و ترتيبات تتم وفق مدد زمنية تمكن من إنهاء الانقسام، وإعادة النظام السياسي لسلطة القانون الأساسي وأحكامه.

**ثانياً: التغييرات للنظام السياسي والدستوري الفلسطيني:**

1. **تقويض منظمة التحرير:** وتجسد ذلكمن خلال، عقد المجلس الوطني بعيدا عن التوافق، ورغم معارضة وزانة من القوي السياسية [[12]](#footnote-12)، وتفويضه لصلاحيات المجلس الوطني للمجلس المركزي بالكامل، وتفويض المركزي صلاحياته بالكامل الي لجنة مستحدثه تسمي لجنة عليا مكلفة بتنفيذ قرارات المجلس المركزي. وتضم اللجنة العليا أعضاء من اللجنة التنفيذية للمنظمة، واللجنة المركزية لحركة "فتح" ومسؤولين في الحكومة، وقيادات في الأمن ومن غير المعلوم أعضاءها وعددهم [[13]](#footnote-13)، فضلاً عن أن صلاحية هذه اللجنة غير معروفة وكذلك مرجعيتها، وحتى هذه اللجنة على ما يبدو من وقائع قد فوضت صلاحياتها للرئيس، وحتى اللجنة التنفيذية تحولت الى لجنة استشارية لا يؤخذ برأيها، اضافة الى قطع مخصصات التنظيمات المعارضة من الصندوق القومي[[14]](#footnote-14)، اضافة الي تهميش مؤسسات المنظمة لتصبح الصورة اقرب الي حكم ملكي مطلق يقوم على التفرد المطلق للرئيس، بكل مؤسسات منظمة التحرير لضمان هيمنة حركة فتح والرئيس عليها.

وليس بغريب عن الرئيس، عدم القيام بواجبه واختصاصاته المتفق عليها في اتفاقيات المصالحة بدعوة الإطار القيادي للاجتماع، لأنه حسم خياراته بالحكم المطلق. فلازال شعار إصلاح ودمقرطة منظمة التحرير، يلقى قبوله لدي الشعب الفلسطيني في الداخل والشتات، ولازالت التنظيمات تتمسك به باعتباره المخرج لإعادة الاعتبار لمكانة ودور المنظمة من جانب، وللمشروع الوطني من جانب أخر، وللهوية الجامعة والموحدة من جانب ثالث، الا أن الرئيس يعطل هذا الحلم، ويتخذ من الإجراءات التي تعزز الشرذمة والتهميش للمنظمة، وتكريس سلطته المطلقة عليها. على الرغم من أن المنظمة قد تأسست لتوحد شعبنا، وإخراجه من التيه بعد هزيمة 1948، ومثل ميثاقها العقد الاجتماعي لشعبنا. وفي ظل رئاسة أبو مازن للمنظمة، انفرط - للأسف- هذا العقد، وعاد شعبنا للحالة التي عاشها قبل انطلاق المنظمة في العام 1965. وأصبحنا أمام منظمة تمثل شخص رئيسها، وتخضع تركيبة مؤسساتها لاختياراته التي تتوافق معه، وباتت مؤسساتها تتنازل عن اختصاصاتها لصالحه وتخضع لسلطته المطلقة، وباتت وجهتها مجهولة، وعقدنا الاجتماعي في خبر كان، كما وبات من الواضح تماماً، استحالة تحقيق شعار إصلاح ودمقرطة منظمة التحرير الفلسطينية، وفي استعادة مكانتها المحلية والعربية والدولية في ظل قيادة الرئيس أبو مازن لها، وفي ظل هشاشة هياكلها، التي تسهل هيمنته وتفرده بها.

1. **تقويض مؤسسات السلطة من خلال**:

* **حل المجلس التشريعي:** أعلن الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ: 22 ديسمبر/ كانون الاول 2018 أن المحكمة الدستورية قررت حل المجلس التشريعي وإجراء الانتخابات التشريعية[[15]](#footnote-15)، وقد جاء القرار بعد التفويض الذي منحته المحكمة الدستورية للرئيس بإعطائه الصلاحية لرفع الحصانة الدبلوماسية عن نواب المجلس التشريعي، وحل المجلس التشريعي وبالتالي اعطاء الرئيس فرصة لتصفية الحسابات السياسية، تحت غطاء فتوى المحكمة الدستورية العليا المخالفة للدستور. وبمراجعة أحكام القانون الأساسي المتعلقة بالسلطة التشريعية، يتبين بوضوح عدم وجود أي اختصاصات أو سلطات للمحكمة الدستورية أو الرئيس بحل المجلس التشريعي. ومن المستهجن أن تقوم محكمة مشكلة بقرار من الرئيس دون توافق وطني وفي ظل تشكيك واسع بدورها، بإصدار فتوى بصلاحية الرئيس بحل مجلس تشريعي منتخب من الشعب، دون الاستناد لأي نص من القانون الأساسي. إن مرتكزات فتوى المحكمة، والتي هي بدعة غريبة عن النظم الدستورية والسياسية، وقرار الرئيس المستند لها، جاءت لدوافع سياسية هدفها تكريس سلطة الفرد. من خلال نقل صلاحياته للرئيس، وإنهاء أي فرصة لدوره الرقابي على السلطة التنفيذية، وكذلك لدوره التشريعي وفقاً لمعايير سن التشريع الجيد.
* **حل مجلس القضاء الأعلى:** أصدر الرئيس عباس بتاريخ: 18 يوليو 2019 قراراً بحل مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني، وتشكيل بدلاً عنه مجلس قضاء انتقالي لمدة عام[[16]](#footnote-16)، خلافاً للقانون. نظراً لأنه من الثابت في النظم السياسية والدستورية، أن وجود سلطة قضائية قوية ونزيهة تشكل ضمانة لحماية حقوق الإنسان والحريات العامة والخاصة، وللرقابة على قرارات السلطة التنفيذية غير المشروعة.

وبسبب الانقسام وخلاله، أصبح الجهاز القضائي في الضفة الغربية تابعاً للرئيس، بدلاً من اعتماد القانون الأساسي والتشريعات، وبدلاً من لا سلطان للقضاة سوى القانون، أصبح لا سلطان للقضاة الا الرئيس، حيث هو من يعين ويرقي ويقيل ويحيل للتقاعد دون أي سند. وفي قطاع غزة شكلت حركة حماس جهاز قضائي منفصل، يخضع لسلطانها ومرجعيتها، ولا يستند في تأسيسه لأي سند من القانون هو الآخر.

أن انقسام السلطة القضائية والهيمنة عليها في الضفة من الرئيس، وفي غزة من حركة حماس، غيب دور السلطة القضائية في حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وحال دون تمكين المواطنين من النفاذ للعدالة في مواجهة القرارات الإدارية غير المشروعة، وهو ما يعزز فرضيات عدم وجود نية جادة، لدى أطراف الانقسام بإصلاح وتوحيد الجهاز القضائي.

* **تشكيل المحكمة الدستورية:** على خلاف القانون صدر بتاريخ: 31 مارس/اذار 2016 قرار بقانون رقم (57) لسنة 2016م، نص على تشكيل المحكمة الدستورية العليا**[[17]](#footnote-17)**، سبقة قبل عامين قراراً بقانون بلا رقم لسنة 2014، بشان تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا رقم 3 لسنة 2006، واحالته من ديوان الرئاسة إلى ديوان الفتوى والتشريع بدون تاريخ لغايات نشره في الوقائع الفلسطينية، وهو القرار بقانون الثاني الذي صدر بهذا الشأن، بعد ان تم العدول عن القرار بقانون بلا رقم لسنة 2012 بشأن تعديل القانون ذاته.

إن تشكيل محكمة دستورية، مثل استحقاقاً دستورياً وقانونياً، حيث جاء النص عليها في القانون الأساسي، وصدر القانون الخاص بها، ولكن السلطة لم تحترم أحكام القانون الأساسي والقانون الخاص بها بتشكيلها، ويبدو ذلك خشية منها ومن دورها كحارسة للدستور وسيادة القانون، في ظل انقسام سياسي ومؤسساتي وجغرافي لا يوفر الأجواء المناسبة لقيامها بعملها.

وهذا ما حصل من الناحية الواقعية، حيث استخدم الرئيس المحكمة التي قام بتشكيلها لرفع الحصانة عن أعضاء البرلمان، ولاحقاً لحله، مستنداً على قرار تفسيري منها. في مخالفة جسيمة تعدت على صلاحيات السلطات الأخرى، وهنا فإن رفع الحصانة عن أعضاء المجلس التشريعي هو اختصاص أصيل وجوهري للسلطة التشريعية وفقاً لإجراءات قانونية دقيقة اقرتها المادة (96) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، التي توجب تقديم طلب رفع الحصانة عن أي عضو في المجلس التشريعي من قبل النائب العام لرئيس المجلس وهو ما يؤكد الاختصاص الحصري للسلطة التشريعية في رفع الحصانة البرلمانية دون غيرها، باعتبار ان "الحصانة البرلمانية من أهم المبادئ الدستورية الراسخة، والضمانات التي كفلها القانون الأساسي الفلسطيني، ومختلف دساتير دول العالم، لما يمثله أعضاء البرلمان المنتخبين من إرادة شعبية، بهدف تمكينهم من ممارسة مهامهم البرلمانية في التشريع والرقابة على أداء السلطة التنفيذية بحرية وطمأنينة.

* **إقالة حكومة التوافق وتعين حكومة فتحاوية:** قدمت حكومة الوفاق الوطني الفلسطينية برئاسة رامي الحمد الله استقالتها للرئيس عباس بتاريخ: 29 يناير/ كانون الاول 2019، ووضعتها تحت تصرفه مع الإبقاء على تسيير أعمالها وأداء مهامها إلى حين تشكيل حكومة فلسطينية جديدة، وفي 13 ابريل/ نيسان 2019 شكل الرئيس عباس حكومة فتحاوية جديدة بدون اتباع اي من الإجراءات الدستورية والقانونية في عملية تشكيلها، ومع ذلك أدت الحكومة اليمين برئاسة الدكتور "محمد اشتية"، عضو اللجنة المركزيّة لحركة فتح، وتضم 16 وزيراً جديداً، مع بقاء (5) وزراء سابقين في مناصبهم غالبيتهم من حركة فتح[[18]](#footnote-18).
* **تنفيذ سياسة العقوبات الجماعية بحق قطاع غزة:** تمثلت بإصدار قرارات على خلاف القانون، ومنها فرض العقوبات الجماعية على موظفي مواطني قطاع غزة بدعوي الضغط على حركة حماس، وخلال فترة الانقسام تم اتخاذ العديد من العقوبات الجماعية، كوقف علاوات الموظفين في قطاع غزه، ومنع التعيينات الجديدة، فعلى مدار الثلاث سنوات الأخيرة، نفذت الحكومة برام الله سياسة العقوبات الجماعية التي بدأتها بجملة من الإجراءات التميزية بما شمل :
* **تخفيض رواتب الموظفين: قامت السلطة وبدون قرار معلن ورسمي بتخفيض (30%) من رواتب الموظفين، خلافاً للقانون وذلك** بتاريخ: 03 يونيو 2017 قامت السلطة الوطنية الفلسطينية (وزارة المالية والجهات المالية العسكرية)، تبعها زيادة الاستقطاع على موظفي قطاع غزة من 50% إلى70%، وجدير ذكره أن قرارات التخفيض اقتصرت على موظفي قطاع غزة.
* **قطع رواتب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني:** اتخذت السلطة قراراً يقضي بوقف رواتب (47) نائباً من نواب المجلس التشريعي، ومنهم (37) من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، وحوالي (10) نواب من كتلة فتح البرلمانية المحسوبين على النائب محمد دحلان. وحتي بعد حل المجلس التشريعي تم ايقاف الرواتب التقاعدية للنواب من حركة حماس وللتيار الإصلاحي، دون إبداء أية أسباب أو تسليمهم قراراً بهذا الخصوص. ما يدلل على حجم تغول السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، واستهتاراً بأحكام القانون الأساسي، الذي ينص على مبدأ الفصل بين السلطات، كما يشكل تعدياً على الحصانة البرلمانية[[19]](#footnote-19)، ومخالف لقانون مكافآت ورواتب أعضاء المجلس التشريعي.
* **قطع رواتب الأسرى المحررين:** أقدمت السلطة الفلسطينية على قرار يقضي بقطع رواتب المئات من الاسري المحررين، جزء منهم من المبعدين إلى قطاع غزة.
* **إحالة الالاف من الموظفين المدنيين للتقاعد المالي وللتقاعد المبكر من قطاع غزة:** ما يعكس استهتار السلطة بحاضر ومستقبل الموظفين، واستمرت هذه السياسة وصولاً لتنفيذ ما يعرف باسم ( التقاعد المالي) الذي حتى اللحظة طال الالاف من الموظفين وعائلاتهم.
* **وقف التحويلات الطبية وتوريد الأدوية للأمراض المزمنة:** ما أسفر عن تفاقم الأوضاع الصحية لآلاف المرضى من سكان قطاع غزة الذين تعجز مستشفيات القطاع عن تقديم الخدمات الطبية اللازمة لهم، وما يزيد من تفاقم الأوضاع الصحية في قطاع التي قد تشهد انهيار كامل في أي لحظة، أن انعدام توفر قرابة 170 صنفا من بين أصناف العلاج الضروري، من بينها 37 صنف من أدوية مرض السرطان، وأن هنالك قرابة 40%  عجز في المستلزمات والمستهلكات الطبية، الأمر الذي يهدد بتراجع الخدمات الصحية التي تقدمها مشافي القطاع،  ومن بينها زراعة الكلى، وجراحة المفاصل، وجراحة القلب، والقسطرة القلبية**،** ويندرج التباطؤ والرفض والتلكؤ في التحويلات الطبية في إطار العقوبات الجماعية، التي تتصاعد ضد أبناء شعبنا في قطاع غزه يوماً بعد يوم.
* **قرار تقليص مد قطاع غزة بالكهرباء عبر الخطوط الإسرائيلية:** من خلال تخفيض الخط الإسرائيلي المغذي لقطاع غزة بالكهرباء.
* **انتهاك لحريات الشخصية والعامة وشملت لانتهاكات حجب مواقع الكترونية معارضة للسلطة وانتهاك الحريات الإعلامية**  ومنع جوازات السفر والاعتقال على خليفة الري والنشاط لسياسي، والتعذيب والتعدي على الجمعيات الاهلية ومنع التجمعات السلمية واشتراط السلامة الامنية لشغل الوظيفة العمومية، وفي كل المعاملات الحكومية، ليصبح من يدير المؤسسات أجهزة الأمن الفلسطينية.
* **تقيد مساحة حرية المجتمع المدني:** لم يسلم المجتمع المدني ومنظماته من سياسات مؤسستي الرئاسة والحكومة، فوضعت أمامه العشرات من القيود غير المبررة، أبرزها تقيد وإغلاق الحسابات البنكية للجمعيات الخيرية دون أسباب قانونية، بل لأسباب وصفت غالباً بأنها أمنية.

إن القاسم المشرك بين هذه التداعيات والسياسات والانتهاكات انتهاكها للقانون الأساسي وجملة القوانين الفلسطينية ذات الصلة، وافتقادها للإجماع الوطني، حيث بمقاربة القرارات والانتهاكات السابقة نجد انها جاءت لخدمة اهداف سياسية لا تصب في مصلحة استعادة وحدة الشعب الفلسطيني، وانهاء الانقسام وتعزيز المشاركة السياسية وحكم القانون، وانما جاءات لجهة تركيز المزيد من السلطات بيد الرئيس عباس، والتي جعلت منه المشرّع والمقرر الوحيد في السلطة التنفيذية، ومن يهمين بالكامل على السلطة القضائية والتشريعية ، بحيث تم تجميع وتركيز كل السلطات الدستورية بيد شخص واحد وهو الرئيس عباس، " كما أن الهدف السياسي لا يصب في مصلحة وحدة الشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام" واستعادة الوحدة الوطنية.

**تفرد حماس في حكم غزة:** لم تستطيع حركة حماس التحول من حركة مقاومة إلى سلطة قادرة على إدارة شؤون المجتمع المعاصر بأفكار عصرية، شأنها في ذلك شأن معظم الحركات السياسية الإسلامية على الرغم من طابعها الجهادي التعبوي ومواقفها المعادية للاستعمار والصهيونية، وهذا ما حدث بعد فوز حركة حماس في الانتخابات ثم الحكم، فسنوات حكمها جعلت من معظم فئات الشعب تقارن أداء حركة فتح الذي شابه الفساد والفوضى، وبين أداء حركة حماس وتفردها وقمعها للآخرين، وبالتالي إعادة إنتاج التجربة السابقة من التفرد والانتهاك للحقوق والحريات، وإن كان بدرجة أعلى في التعدي على الحريات الشخصية .فقدوقعت حركة حماس خلال فترة حكمها في سلسلة من الإرباكات والتناقضات، وقد تجلّى ذلك في الخلط بين برنامج الحكومة وميثاق الحركة وأيديولوجيتها. كما قامت حركة حماس بفرض النظام بأسلوب بوليسي قمعي، لا تتوافر فيه مساحات كافية للحوار والخلاف في الرأي، فلو استعرضنا بعض الحالات فيما يتعلق بتعامل «حماس» الأمني في غزة، سنجد أن أجهزتها الأمنية التابعة لها، قد تعاملت بطريقة عنيفة جداً مع المعارضين لحكمها والمحتجين على سوء الاوضاع الانسانية والخدمية.

وعلى الرغم من تقديم الحكومة في غزة والحركة تبريرات لهذا القمع والاستخدام المفرط للقوة، إلا أن تلك التبريرات تقترب كثيرا من الذرائع والحجج التي كان يقدمها كل مرة أي نظام قمعي أو نظام بوليسي، يعزز الهوة ما بينها وبين الناس ومنظمات المجتمع المدني، وإن كان بمقدور المتابع لحركة حماس أن يقرأ بعض التغيرات في سلوكها، نحو مزيد من الانفراج في علاقتها مع الآخرين، والتي اندفعت تجاهها القيادة الجديدة للحركة، وخاصة في قطاع غزة، في إطار محاولاتها تصفير الخلافات الوطنية، وتعزيز فرص انجاح الجهود المصرية للمصالحة، والتي اصطدمت بجدار الرفض من "أبو مازن" وفريقه الذي أصر على التمكين، واستمر في فرض العقوبات الجماعية على قطاع غزة، ورفض تفاهمات "دحلان السنوار" وكل أشكال تقديم الدعم لغزة.

إجمالا اظهرت التجربة لحركة حماس وجود تيارين أساسيين داخل الحركة، أحدهما يميل إلى الاندماج والمشاركة السياسية وفق استراتيجية تقوم على التوافق والتراضي، وثانيهما يتردد في الاندماج والمشاركة، ويميل أكثر إلى الانفراد والتعصب والسيطرة وفرض الرأي، فعلى الرغم من ظهور مجموعة من البوادر نحو التحول الإصلاحي لدى بعض قيادات الحركة في إطار القبول بالمشاركة في الانتخابات والتوجه نحو المصالحة الوطنية، إلا أن التيار المتشدد في الحركة هو الذي نحج في فرض توجهاته ورؤيته التي قامت على التفرد السلطوي وإلغاء الآخر.

إن حركة حماس وإن كانت تتحمل وحكومتها في قطاع غزة مسؤولية كبيرة عن الانقسام، وانتهاك الحريات الشخصية والعامة وحقوق الإنسان وتراجع الديموقراطية، والأوضاع الاقتصادية المتدهورة وتغييب مبدأ تداول السلطة بشكل سلمي، وتدهور السلم الأهلي، إلا ان من الظلم أن نحملها المسؤولية وحدها عن كل ما سبق. كما تتحمل باقي قوى المجتمع جزءا من المسؤولية لعجزها عن وقف الانحدار، والتصدي الفاعل للتفرد والانتهاكات للحقوق والحريات. وينبغي ألا نغفل مسؤوليات الاحتلال الإسرائيلي باعتباره المسبب الرئيس لمعاناة الشعب الفلسطيني.

وإجمالاً ومنذ فوز حماس في الانتخابات التشريعية وجدت جملة من التحديات الخارجية من عقوبات وحصار وعدم احترام نتائج الانتخابات وعلى المستوي الداخلي وجدت نفسها في موضع بين الأيديولوجي من جهة، والسياسي من جهة أخرى. وخلال فترة قصيرة نسبياً خطت خطوات عدة باتجاه السياسي والبراغماتي، فيما يتعلق بالصراع مع الاحتلال، ونجحت في تثبيت الأمن في القطاع على الرغم من كل الملاحظات السلبية على أدائها، الذي اقترب من حدود تكريس السلطة البوليسية، بسببه ولأسباب عديدة فقد خسرت «حماس» الكثير من بريقها وشعبيتها جراء الإخفاق في تحقيق التنمية وتعزيز صمود الناس ، واضافة للانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان والحريات، والعجز عن التصدي لمشكلات المواطنين اليومية، والتي ألمت بسكان القطاع منذ حكمها له.

والخلاصة أن تجربة «حماس» في حكم قطاع غزة، من حيث الأسلوب أو الأداء والإدارة للسلطة، لم تقدم النموذج الأمثل الذي يمكن الاحتذاء به، فتجربة الحكم المتفرد فشلت في جميع دول العالم، وباءت بالفشل كذلك في قطاع غزة.

**ثالثاً: مجهودات المصالحة:**

لقد أخفقت القيادات الفلسطينية في إنهاء الانقسام رغم اتفاقيات القاهرة، واتفاق الشاطئ الذي ادي لتشكيل حكومة الوفاق الوطني، والتي أسهمت في تعزيز الانقسام من خلال إجراءاتها العقابية بحق القطاع، واستمر تعثر جهود المصالحة في ضوء مطالبة حماس بتطبيق اتفاق المصالحة العام 2011، وتمسك الرئيس محمود عباس بتطبيق اتفاق العام 2017، وتمكين الحكومة من عملها في غزة. كما وتوقفت اللقاءات بين قيادة الحركتين وقد أدت عوامل متعددة إلى فشل حركتي فتح وحماس في التوصل إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، ودخلت عملية المصالحة مرحلة جديدة، بعد قيام الرئيس عباس بحل المجلس التشريعي الفلسطيني، بتاريخ 24/12/2018، وقيام "حماس" بعقد جلسة للمجلس التشريعي في غزة أعلنت فيها "نزع الأهلية السياسية عن الرئيس، وصولًا إلى تشكيل حكومة فتحاوية برئاسة محمد شتية جديدة، بتاريخ 10/3/2019

أدت عوامل عدة، محلية وإقليمية ودولية، إلى فشل جهود المصالحة، أبرزها محليًا عدم توفر إرادة سياسية لدى طرفي الانقسام، من خلال التوافق على صيغة مشتركة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة، في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها القضية الفلسطينية. وأما إقليميًا فتتدخل بعض المحاور الإقليمية في مجريات الحوار الفلسطيني، لإطالة أمد الانقسام وإفشال الجهود المصرية في تحقيق المصالحة. وأما دوليًا، فتمارس بعض الأطراف ضغوطًا كبيرة على الفلسطينيين من أجل عدم التوصل إلى اتفاق المصالحة، اضافة الي السياسيات الإسرائيلية التي تعتبر الانقسام مصلحة خالصة لها وتعمل على منع أو اعاقة اي جهود لاستعادة الوحدة ، ما يرجح فشل جهود المصالحة في ظل استمرار مواقف الأطراف الداخلية وتفرد الرئيس المطلق في الصلاحيات والتأثير السلبي للبيئتين الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من أن كافة المؤشرات تدلل على فشل خيار المباحثات والمخرجات، الا أنها لا زالت الشعار الناظم ليس لأطراف الصراع، بل وللتنظيمات المعارضة للانقسام أيضاً، لقد بات الحديث عن المصالحة بمثابة مسكنات لشعبنا، ويعتمد على الحوارات الفوقية بين التنظيمات دون اكتراث للإرادة الشعبية.

وبدلاً من استفادة المعارضة الفلسطينية من ثمار التجربة الجزائرية والتونسية والسودانية، والتي أثبتت أن إرادة الشعب ونزوله للشارع هي الطريق الأمثل والأضمن لإحداث التغيير، لازالت تستغل عاطفة الشعب بمسكن المصالحة، من خلال نفس الشعارات والآليات التي أثبت التاريخ فشلها. ومن جانب أخر، بادرت مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ونجحت إلى حد ما، في القيام بعدد كبير من المبادرات والفعاليات التي هدفت للمساهمة في تحقيق الوحدة. بعدما أدركت العلاقة الجدلية بين إنجاز مرحلة التحرر الوطني وتحقيق الوحدة الوطنية، وعلى الرغم من أن بعض المؤسسات تعرضت بسبب ذلك لمحاولات الاحتواء أو القمع والإقصاء، إلا أن عددا منها لعب دوراً فاعلاً باتجاه حماية الحريات العامة، وتعزيز قيم الوحدة الوطنية، وقد تمثل ذلك من خلال العديد من المبادرات الشعبية والمؤسساتية، أبرزها تمثل في الحراك الشبابي والشعبي في يوم 15/ آذار 2011. بينما بقت معظم المبادرات والفعاليات الأخرى، رغم إيجابيها، محدودة ومحصورة التأثير لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية، فمع أن الواقع يقول إن صوت وحراك الشباب والنساء، إلى جانب الفعاليات التي نظمتها المؤسسات الأهلية، قد لعبت دوراً في استجابة القيادات السياسية للتوقيع على اتفاق القاهرة.

وللأسف لا توجد مؤشرات إيجابية على أن حركة حماس تسعى حقاً إلى بناء نظام سياسي ديمقراطي، يقبل بالتعددية والتشاركية، كما أن حركة فتح، لم تستوعب بعد خسارتها وفقدان هيمنتها، وتواصل الصراع على أرضية استعادة النفوذ والسيطرة وفق قاعدة غالب ومغلوب والتمكين الكامل الاقصاء لحركة حماس ، اضافة الي عدم تقديمها بديلاً فعلياً لإخراج النظام السياسي من أزمته الحالية بل تقدم صورة هي الاسوأ في حكم الفرد، وبدورها فإن التنظيمات اليسارية والقومية، تعاني من حالة تراجع غير مسبوقة، وتكاد تنقسم على نفسها باتجاه قطبي الجذب أي حركتي "فتح" و"حماس".

**رابعا: الديمقراطية في ظل الانقسام :**

مع إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية اظهر المجتمع الفلسطيني تداولا سلميا للسلطة، يقل نظيره في معظم الدول العربية، ولكن الأمر تعقد بعد فرض الحصار الدولي على السلطة وعدم قدرة فرقاء السلطة على إيجاد حلول ديمقراطية لكافة الخلافات بموجب صراع الصلاحيات، لأسباب داخلية أخري تتعلق بالحزبين " فتح وحماس" وضعف بنى المجتمع المدني، ولأسباب خارجية أيضاً. أبرزها سياسات الاحتلال الإسرائيلي والانحياز الأمريكي وتواطؤ المجتمع الدولي مع الاحتلال، وانقسام النظام العربي والإقليمي.

لقد بدأت مؤشرات الانقسام السياسي منذ اوسلو وتعمقت اكثر بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية، والتفاعلات اللاحقة وعدم قدرة طرفي الصراع على التوافق بينهما، حيث أن رغبة كل منهما في الاستفراد بالسلطة أدى إلى فشل خلق وفاق وطني، سرعان ما تحول الحال إلى اقتتال داخلي مؤلم، أوصلنا إلى الحالة التي نعايشها يومياً، ودون الالتفات للنتائج التي يمكن أن تترتب على ذلك لاحقاً سواء من حيث الإضرار بالمصالح الوطنية العليا، وإضعاف الإرادة والهوية الوطنية التي باتت مرهونة لحسابات خاصة وفئوية، الأمر الذي يفسر فشل جولات الحوار والمصالحة الوطنية حتى الآن، بما يصب في خانة تعظيم قدرة المجتمع الفلسطيني على التصدي للتحديات الخارجية والداخلية[[20]](#footnote-20). وبذلك فشلت الانتخابات الثانية في إصلاح النظام السياسي حيث أصبحت السلطة عبئا على المواطنين بدلاً من أن تكون خادمة لهم، وحارسة لحقوقهم.

وعليه تعطلت الانتخابات التشريعية والرئاسية، ودخلنا أزمة الشرعيات، ومحاولات الدفاع عنها لكل من طرفي الانقسام بمبررات مخالفة للأصول الدستورية والقانونية، كما حرم قطاع غزة طوال فترة الانقسام من الانتخابات، حيث أجهضت التجربة اليتيمة لانتخابات البلديات في العام 2017 في مرحلة الطعون.

إن الاعتراف بوجود أزمة بنيوية شاملة تعيق التحول الديمقراطي، يعني أننا بحاجة الى اعادة نظر علمية جدية في مكونات وحوامل المؤسسات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وان كان يتحمل أطراف الانقسام المسؤولية الرئيس عن تدهور الحياة الديمقراطية، حيث لم تتوقف الأمور عند حدود تعطيل الانتخابات، بل تبعها القمع والمصادرة بأشكالها المختلفة، ومما لا شك فيه أن التعصب الحزبي، ومستوى الوعي الاجتماعي، قد أسهما في تغذية هذه الحالة. لذا نجد ضرورة إحداث تغيير في الوعي والممارسة المجتمعية الفردية والجماعية الحالية، لجهة تعزيز دور المواطنين في التغيير.

وان كان الأصل ان تقوم الأحزاب بدور ريادي مفترض ومهم في عملية التحول الديمقراطي، من خلال تربية أفراده وطنيا وديمقراطيا، بما يعزز مسيرة حماية حقوقهم، إلا أن هذا الدور المفترض، ما زال غائبا عن معظم الأحزاب الفلسطينية التي تعاني من ازمات متعددة ، بل على العكس من ذلك، فإن ممارساتها لا تؤسس لتربية وبناء ديمقراطي حقيقي. بدلالة أن تغيير الأمناء العاميين يتم في الغالب قصرا من جهة، ومن جهة أخري فشلت الأحزاب السياسية والإعلام والمنظمات الأهلية في اختراق المجتمع ببرامج اجتماعية ديمقراطية قادرة على إصلاح حال المجتمع وبناء استراتيجيات، ومؤسسات تضمن قدرة المجتمع على التصدي لتحديات التحرر الوطني من الاحتلال، وتحديات البناء الديمقراطي المطلبي.

وتزداد معضلات المجتمع، في ظل واقع الاقتصاد الفلسطيني التابع للاحتلال والاستهلاكي، الذي اعتمد ويعتمد الى حد كبير على المعونات والتبرعات الخارجية، إلى جانب غياب سياسيات تنموية تضمن عدالة وشفافية توزيع الموارد ومحاربة الفساد، الأمر الذي أدي إلى ارتفاع نسب الفقر والبطالة، كما وساهمت السياسيات الإسرائيلية في إغلاق المعابر وفرض الحصار وحجز العوائد الضريبية، في تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني البسيطة. حيث اعتمد ويزاد الاعتماد على الإطار "الاغاثي على حساب الإطار التنموي"، الأمر الذي اوجد جيشا ضخما من الموظفين الحكوميين، المعتمدين برواتبهم على المعونات الخارجية، وكذلك عدد كبير من الفئات المستفيدة من برامج المساعدات، الأمر الذي أوجد ما يعرف بظاهرة "الزبائنية" المنتفعة، والتي باتت تكرس علاقات هي على النقيض تماما من العلاقات الديمقراطية. وقد استغلت أطراف الانقسام وغيرها من التنظيمات، الرواتب التي تقدمها والمساعدات المادية والعينية، لخلق قاعدة واسعة اعتمادية عليها وما اوجد طابور واسع من اصحاب المصالح والمصفقين.

كان من المفترض ان يشكل تأسيس السلطة الوطنية محطة هامة، وفرصة تاريخية للمجتمع الفلسطيني، ببناء نفسه على اسس حديثة وديمقراطية، مستفيدا من كل الاخفاقات في التجارب العربية المحيطة، وفي ذات السياق، يري فواز طرابلسي أن ثمة صلة عميقة بين قرار انفراد حركة التحرير بالسلطة، وبين قطيعتها للمجتمع وديمقراطية النظام الذي تبنيه، وديمقراطية التنظيم الداخلي لتلك السلطة، ويستنتج "طرابلسى" أن وحدانية السلطة باسم الشرعية الثورية أدى سلفاً إلى بناء سلطة استبدادية، ما يتطلب التعلم من الدروس واستخلاص العبر منها، والتصرف بشكل مسئول حيال إصلاح مؤسسات السلطة – والمنظمة والمجتمع". وكذلك لم تفلح حركة "حماس" في تقديم نموذج مغاير، بل كرست التفرد في قطاع غزة بعد الانقسام.

ويبقى السؤال هل يمكن قيام ديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يكن بناء مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي؟ الحقيقة تشير إلى أن ما هو قائم اليوم هو سلطة الفرد (أو الحزب الوحيد)، سلطة تخفي جوهرها اللاديمقراطي بمظاهر ديمقراطية شكلية ومزيفة، وباتت كل المؤسسات الدستورية دون استثناء تعاني أوضاعاً تتسم بغياب الديمقراطية ويطال الامر مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية التي تعيش ذات المأزق.

وازاء ما سبق، ففي حالتنا سنكون أمام أحد السيناريوهات المحتملة، الأول إجراء مصالحة تعيد بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني[[21]](#footnote-21)، والثاني بقاء الوضع كما هو علية[[22]](#footnote-22)، والثالثة انهيار السلطة والعجز عن اصلاح المنظمة [[23]](#footnote-23)، الرابع تيار وطني يقود ثورة شعبية، لا تتوقف الا بإعادة بناء النظام السياسي على اسس ديمقراطية، وفي كل الأحوال فان متطلبات انهاء حقبة الهيمنة والتفرد والسلطة المطلقة يمكن اجمالها في ثلاث مقاربات كما يلي:

**أولاً: مقاربة المصالحة وإنهاء الانقسام، وتتطلب عدد من الخطوات لإنجازها على النحو التالي:**

ولعل هذه المقاربة تتطلب حوار وطني شامل ومستدام، بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي، وممثلين عن مختلف التجمعات والقطاعات، ضمن سقف زمني قصير، يرتكز على اتفاقات المصالحة الموقعة، مع التركيز على معالجة البنود الخلافية، والتوافق على القضايا التي تجاهلتها هذه الاتفاقات وبما يسمح بتوحيد المؤسسات المدنية والامنية ، وتوحيد السلطة القضائية، وإعادة بناء مؤسسات النظام السياسي على أسس الشراكة السياسية، واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات، بما ينسجم مع الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وما يتطلب ذلك من انهاء الهيمنة الانفرادية على قطاع غزة من قبل حماس وهيمنة فتح والرئيس على الضفة الغربية والسلطة والمنظمة ، واستخلاص الدروس والعبر من فشل تجارب الماضي في المصالحة، والاقتداء بمقاربات العدالة الانتقالية، بما يقود إلى إعادة إقرار "عقد اجتماعي دستوري"، والاتفاق على مشروع وبرنامج وطني واستراتيجية نضالية واعادة بناء وتفعيل منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية واصلاحها، على أسس الشراكة الوطنية الكاملة؛ وبما يسمح لاحقا بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمجلس الوطني ويضمن ضخ دماء جديدة؛ وتوليد نخبة سياسية جديدة حيوية وديناميكية ملتزمة بالثوابت، ومستعدة لدفع استحقاقات مرحلة التحرر الوطني بشجاعة، مع الاستفادة القصوى من ترقية مكانة فلسطين بالأمم المتحدة لعضو مراقب وما يتطلبه ذلك من نقل مؤسسات السلطة الى مؤسسات دولة تحت الاحتلال ، وضمان تنفيذ قرارات المجلس المركزي بإعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها والتحلل من التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، والفصل بينها وبين المنظمة، وتحويل السلطة إلى أداة من أدوات المنظمة، بوصفها سلطة إدارية وخدمية ونقل السلطات السياسية إلى المنظمة، وتفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية انطلاقًا من مفهوم تدويل الصراع، وتوظيف القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية، ومحاسبة الاحتلال على جرائمه المستمرة، وتوسيع المقاطعة ومقاومة التطبيع.

**ثانيا : مقاربة الانتخابات وتعزيز التحول الديمقراطي:**

حدد القانون الأساسي مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات، ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية على أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين([[24]](#footnote-24)).

وقد أجريت الانتخابات الأخيرة للرئاسة في العام 2005 . وتقتضي دورية الانتخابات أن تجرى كل (4) سنوات. وتعطلت دورية الانتخابات الرئاسية طوال فترة الانقسام، علماً بأن الرئيس ولاية الزمنية للرئيس في العام 2009 ، وزادت مدة الرئيس عن دورتين متتاليتين، خلافاً للقانون.

وترتب على ذلك ، غياب مشروعية النظام السياسي من جانب ،وعدم مقدرة المواطنين على مساءلة ومحاسبة الرئيس عبر صناديق الانتخابات من جانب أخر، وعدم اكتراث الرئيس للإرادة الشعبية من جانب ثالث. فيما نص القانون الاساسي على أن ينتخب أعضاء المجلس التشريعي انتخاباً عاماً حراً ومباشراً، وحدد مدة ولايته بأربع سنوات من تاريخ انتخابه، وتجري الانتخابات مرة كل أربع سنوات بصورة دورية. وتنتهي مدة ولاية المجلس القائم عند أداء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري([[25]](#footnote-25)).

وقد انتهت الولاية الزمنية للمجلس التشريعي منذ العام 2010، وتعطلت الانتخابات التشريعية بسبب الانقسام ، وتآكلت شرعيته ، وانتهك حق المواطنين في اختيار ومساءلة ومحاسبة أعضاء المجلس التشريعي.

فالحقوق السياسية والحريات العامة شهدت انتهاكات واسعة للاتفاقيات الدولية التي انضمت لها السلطة الوطنية وللقانون الأساسي الفلسطيني على مدار سنوات الانقسام ، وتكرس خلالها تهميش المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد ، لجهة تكريس التفرد والإقصاء والاستبداد.

لذا لا بد من اعتماد ان المبدأ الأساسي الموجه لعملية إعادة بناء التمثيل الوطني هو تمكين الفلسطينيين من انتخاب الرئيس وممثليهم في المجلس التشريعي و الوطني حيث أمكن ذلك، وتحديد موعد لانتخابات يعني محطة لإطلاق ورشة من التحضيرات الوطنية لإعادة بناء المؤسسات الوطنية في اطار مجابهة الاحتلال علي ان تنطلق عملية إعادة البناء من أسس وطنية وديمقراطية توافقية وتمثيلية جديدة، تشرك الكل الفلسطيني، وبما لا يلغي التعددية والتنوع والمنافسة التي ستبقى موجودة ، ولكن يتم تنظيمها في إطار الوحدة وليس على أنقاضها. وهذا يتطلب التحضير للانتخابات العامة، وفق مبدأ التمثيل النسبي، وما يتم التوافق عليه ضمن لجنة تفعيل منظمة التحرير (الإطار القيادي المؤقت)، أو اللجنة التحضيرية التي اجتمعت في بيروت مطلع العام 2017، مع إضافة ممثلين عن الشتات والمرأة والشباب والشتات، بشأن إعادة النظر في طبيعة وشكل مؤسسات النظام السياسي (انتخابات لرئاسة سلطة/ دولة، مجلس تشريعي/ برلمان..)، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية وتوحيد المؤسسات والاتفاق على برنامج القواسم الوطنية المشتركة، والتعامل مع الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية. وينبغي ضمان مشاركة القوى والفصائل في الحكومة، بما يعزز طابع الشراكة والعمل الوطني الجمعي وبصرف النظر عن نتائج الانتخابات.

**وهذا يتطلب حوار لفترة زمنية يبني** على ما تم الاتفاق عليه في اتفاق القاهرة 2005 و2011 وتفاهمات بيروت 2017، وبما يضمن اتفاق وطني على توفير كل ضمانات نجاح الانتخابات الشاملة رئاسية وتشريعية وفي المجلس الوطني ، ولضمان نجاح العملية الانتخابية يتطلب ان تكون شاملة وان يحدد موعد اجرئها وان يتم تحمل المسؤوليات من قبل كل اللاعبين الأساسيين في الانتخابات بدءاً من الاحزاب والقوى والفصائل، ولجنة الانتخابات المركزية، ومؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وبما يضمن تشكيل هيئة وطنية مستقلة ومحايدة للعمل على ضمان بيئة انتخابية ديمقراطية للمشاركة في الانتخابات، والعمل مع الأطراف الدولية لضمان حق المقدسيين في الانتخابات في القدس، وتوفير كل ضمانات الرقابة على الانتخابات ، تهيئة كل المناخات الضمانات لانجاح مسار الانتخابات قبل واثناء وبعد بما في ذلك الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية بغض النظر عن النتائج

اما الانتخابات على مستوى الهيئات المحلية والاتحادات والنقابات ومجالس الطلاب واللجان الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني في الداخل والخارج، ضرورة تمليها الحاجة لتعزيز القدرة على تقديم الخدمات للمواطنين، والدفاع عن حقوقهم.

**ثالثا: مقاربة تشكيل وبناء التيار الوطني العابر الأيديولوجيا:**

**تتطلب هذه المقاربة** حشد الدعم من مختلف الأوساط الفلسطينية، السياسية والشعبية والمجتمعية، في الوطن والشتات، لجهة بلورة وتوفير الظروف لنمو تيار وطني وشعبي عريض عابر للأيدولوجيات، يضم الحريصين على النهوض بالقضية الوطنية، وجميع المتضررين من الانقسام والمؤمنين بضرورة إنهائه، من شخصيات وطنية ونسوية وشبابية وقوي سياسية ومؤسسات مجتمعية ونقابية متفقة على خارطة طريق وطنية تقوم على اتفاق على عقد اجتماعي ومشروع وطني وقيادة جماعية واستراتيجيات ورؤية وطنية لمواجهة التحديات ويعمل التيار وفق أسس ديمقراطية وتشاركية، بحيث يكون قادرًا تبني حملات مناصرة لا تتوقف الا بإنهاء الانقسام، والى جوار الدفاع عن قضايا الناس وحقوقهم، بما في ذلك الانخراط الفعال والمستمر في عمليات الكفاح الشعبي ضد الاحتلال وممارساته.

اضافة الي المناداة والعمل من اجل اتّباع سياسات اجتماعية واقتصادية وأمنية منسجمة مع خطاب حركة تحرر وطني، فلا يعقل أن يستمر التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال، وندّعي في الوقت نفسه أننا حركة تحرر تناضل ضد هذا الاحتلال؛ كما لا يعقل أن تكرس السلطة أطراً وقيماً اجتماعية متخلفة، وتستمر في اعتماد القوانين البالية التي تعوق تطور المجتمع، لاسيما في قضايا المرأة والشباب والحريات، وتدّعي في الوقت نفسه أنها تعمل من أجل التحرر، إذ لا يمكن الفصل بين تحرير الأرض وتحرر الإنسان، من خلال ثورة في نظمنا السياسية والتربوية والتعليمية والفكرية والثقافية وفي منظومة القوانين، من أجل بناء عوامل الصمود لشعبنا، وتزويد الجيل الشاب بالأمل والثقة كي يواصل نضاله ويطوره لنيل الحرية وتحقيق العودة والاستقلال الوطن وإرساء دعائم الديمقراطية.

ولكي ينجح التيار الوطني، لابد من إحداث ثورة على الطريقة الجزائرية او السودانية لا تتوقف لحين اجبار الرئيس على رفع العقوبات الجماعية عن غزة و اجراء الانتخابات او التنحي واختيار رئيس توافقي مؤقت لفترة انتقالية يعمل على تشكل حكومة لإدارة المرحلة الانتقالية، على أن يزاوج التيار بين المسار الدستوري والمسار الثوري، في رسم ملامح الانتقال الديمقراطي، كما التجربة التونسية والسودانية والجزائرية، وعلى ان تولي الاطر المنتخبة خلال عام مهمة اعداد ميثاق وطني جديد، ولاتفاق على مشروع وطني واستراتيجية نضالية شاملة، في إطار التكاملية وتبادل الأدوار.

**خلاصة القول**، إن تحقيق التغيير ووقف انهيار مؤسسات النظام السياسي والتفرد يتطلب السير دفعة واحدة فيما يتعلق بالمقاربات أعلاه، والتي يمكن أن يشكل الأخذ بها، خارطة طريق جديدة وحقيقية، ما يتطلب تجميع كل الجهود والطاقات، بهدف بلورة تيار وطني عريض يكون نواته الصلبة الشباب، لما يمتلكه الشباب من إيمان ودافعية، وهذا يحتاج الي جهود من كل الاطراف الراغبة في انهاء لتفرد ولانقسام على ان تفتح فيه الفرصة لمشاركة جميع القوى السياسية والفاعليات الاجتماعية والاقتصادية والنخب الفكرية والأكاديمية، وممثلين عن القطاعات الأخرى، وممثلين عن فلسطينيي الداخل والشتات.[[26]](#footnote-26) على ان يقود هذا التيار في قيادة تحرك شعبي لا يتوقف إلا بإنهاء حقبة التفرد والانقسام، بما يمكن شعبنا وقضيته من استعادة قواهم ومكانتهم ودورهم في مواجهة التحديات التي تنذر في حال استمرارها بتصفية لقضية الفلسطينية وتحويل الفلسطينيين الي هنود حمر .

1. - طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات التداول السلمي للسلطة، <https://bit.ly/2OCs52Z> [↑](#footnote-ref-1)
2. - من حيث الجوهر، يعني الانقسام تفكك هذا الحقل السياسي إلى حقول محلية في الفضاء السياسي الفلسطيني، تعبر عنها وتهيمن عليها كيانات سياسية تستمد "شرعية" بقائها من شبكة زبائنية موالية ومنتفعة من ارتباطها بهذه الكيانات. لذلك، فإن إنهاء الانقسام يعني في المقابل إعادة بناء وحدة الحقل الوطني وكيانه السياسي. ولا يبدو ذلك متاحا بدون البحث في جذور الانقسام وأسباب استمراره وفشل الجهود المبذولة لإنهائه [↑](#footnote-ref-2)
3. - نائلة خليل، الرئيس الفلسطيني يقرر حلّ مجلس القضاء الأعلى، العربي الجديد، 2019، <https://bit.ly/2Yhzp3J> [↑](#footnote-ref-3)
4. - مع دعم الكل الفلسطيني لفكر إصلاح وتوحيد قطاع العدالة والقضاء الفلسطيني، والحاجة الماسة لذلك بما لا يمس باستقلالية السلطة القضائية، إلا أن أسلوب السلطة التنفيذية وقراراتها المشار إليها أعلاه هي استنساخ لتجارب سابقة تهدف لضمان فرض المزيد من هيمنة السلطة التنفيذية على مقاليد السلطة القضائية، خاصة في ضوء عدم أخذ رأي مجلس الأعلى للقضاء في القرارات الجديدة. [↑](#footnote-ref-4)
5. -كفاح حرب محمود عودة، ماجستير، مرجع سابق، ص134. [↑](#footnote-ref-5)
6. - القانون الاساسي الفلسطيني المعدل لعام 2005م. [↑](#footnote-ref-6)
7. - أبرز معالم الغموض بالنظام السياسي الفلسطيني تحويلة في العام 2003 إلى نظام شبه رئاسي أو مختلط، حيث تم استحداث منصب رئيس الوزراء. فهو نظام مختلط يجمع بين طياته مكونات من الديمقراطية الرئاسية والبرلمانية، وإن لم يشر القانون الأساسي لذلك بوضوح. ومع هذا التعديل أصبحت السلطة التنفيذية في النظام السياسي والدستوري الفلسطيني تتكون من مؤسستين هما: مؤسسة الرئاسة ومؤسسة رئاسة الوزراء(الحكومة). [↑](#footnote-ref-7)
8. -مرسوم بشأن اختتيار وتكليف رئيس الوزراء بتاريخ 9/8/2007 ، ومرسوم رقم (9) لسنة 2007 بشأن حالة الطوارئ، مرسوم رقم (10) بشأن تتشكيل الحكومة المكلفة بتنفيذ أنظمة وتعليمات حالة الطوارئ، مرسوم رقم (13) بشأن تشكيل مجلس الوزراء [↑](#footnote-ref-8)
9. - وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، التقرير الثالث عشر ، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان ، رام الله ، آيار ، 2008، ص 4. [↑](#footnote-ref-9)
10. - وضع حقوق الإنسان في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية ، التقرير الثالث عشر ، ، مرجع سابق، ص 4. [↑](#footnote-ref-10)
11. - جاء في المادة ( 66) من القانون الأساسي المنظمة للتصويت على الثقة بمجلس الوزراء ما يلي:- 1-فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة، على أن تعقد الجلسة في موعد أقصاه أسبوع من تاريخ الطلب.2- يتم التصويت على الثقة برئيس الوزراء وأعضاء حكومته مجتمعين، ما لم تقرر الأغلبية المطلقة خلاف ذلك.3- تمنح الثقة بالحكومة إذا صوتت إلى جانبها الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس التشريعي. [↑](#footnote-ref-11)
12. - رفضت كل من حركة المقاومة الاسلامية (حماس) وحركة الجهاد الاسلامي والجبهة الشعبية حضور جلسة المجلس الوطني في 30 من نيسان، وأكدوا في بيان مشترك ضرورة تأجيل اجتماع المجلس الوطني لصالح مجلس توحيدي جديد في الخارج تطبيقًا لمخرجات بيروت وللاتفاقيات الوطنية [↑](#footnote-ref-12)
13. - بيان المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة الثالثة والعشرون (القدس وحماية الشرعية الفلسطينية) 30 ابريل/ نيسان – 3 مايو/ايار 2018، <https://bit.ly/2IrcTRR> [↑](#footnote-ref-13)
14. - قطع مخصصات كل من حزب الديمقراطية والجبهة الشعبية من الصندوق القومي. [↑](#footnote-ref-14)
15. - وكالة وفا الاخبارية، "وفا" تنشر نص قرار المحكمة الدستورية بشأن حل التشريعي وإجراء الانتخابات، 24 ديسمبر/ كانون الاول 2019، <https://bit.ly/2Oczy4S> [↑](#footnote-ref-15)
16. - نائلة خليل، الرئيس الفلسطيني يقرر حلّ مجلس القضاء الأعلى، العربي الجديد،18 يوليو/تموز 2019، <https://bit.ly/2Yhzp3J> [↑](#footnote-ref-16)
17. - قرار رئاسي رقم (57) لسنة 2016م، 31 مارس/اذار 2016، <https://bit.ly/2Kb7kHm> [↑](#footnote-ref-17)
18. - وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا، حكومة الدكتور محمد اشتية تؤدي اليمين القانونية أمام الرئيس، 13 ابريل/ نيسان 2019، <https://bit.ly/31fx2Qz> [↑](#footnote-ref-18)
19. - المادة (53) من القانون الأساسي. [↑](#footnote-ref-19)
20. لم يكن الهدف من عرض المعوقات في وجه الديمقراطية أن تصل إلى القول باستحالة تحققها ولكن ضخامة التحديات تؤشر إلى الموجبات والخطوات التي علينا القيام بها في النضال التراكمي الانعتاقي والديمقراطي. [↑](#footnote-ref-20)
21. - ان هذه السيناريو مستعبد في الوقت الحالي فكل من الطرفين في قطاع غزة والضفة الغربية لم يقوموا بأي حركة جدية توحي بمبادرتهم على اتمام المصالحة، ولكل منهم اهداف وابعاد تُبعدهم عن الوصول لهذا الطريق، كون اعادة بناء مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني امر يتطلب مصالحة تُنهي حالة الانقسام السياسي الفلسطيني وتعيد الوحدة، وتعمل على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين، والالتزام الكامل بالقانون الأساسي للمحافظة على النظام السياسي الواحد الديمقراطي التعددي والتداول السلمي للسلطة عبر صندوق الانتخابات ، كما ان اتفاقات المصالحة التي وقعت عام 2005، و2011، و2017، وتفاهمات بيروت 2017 تضمنت اصلاح مؤسسات النظام السياسي واستعادة الوحدة إنهاء الانقسام لكن المطلوب هو التنفيذ [↑](#footnote-ref-21)
22. - ان السيناريو الراجح هو بقاء الوضع الراهن كما هو فستبقى السلطة التنفيذية هي المسيطرة تمارس اعمال التفرد والهيمنة والسلطة المطلقة بكل مؤسسات النظام السياسي بما يعني تكريس الانقسام الفلسطيني الفلسطيني وتكريس الفساد بما يشمل انتهاك للقانون الاساسي الفلسطيني ومبدأ الفصل بين السلطات. [↑](#footnote-ref-22)
23. - ان احتمال انهيار السلطة سيناريو وارد مع استمرار الانقسام الفلسطيني الفلسطيني والتطبيــع العربــي مــع إســرائيل، ومحاولــة تصفيــة قضيــة اللاجئيــن الفلســطينيين مــن خــلال ضــرب منظمــة الأونــروا وتزامــن ذلــك مــع الاعتــراف الأميركــي بالقــدس عاصمــة لإســرائيل ونقــل الســفارة الأميركيــة إليهــا، والاســتيطان فــي الضفــة الغربيــة والقــدس والضم الزاحف في الضفة، اضافة الى الأزمــة الاقتصاديــة الخانقــة التــي تعانــي منهــا الســلطة، الا ان انهيارها في الوقت الراهن مســتبعد لكنــه ليــس مســتحيلا. [↑](#footnote-ref-23)
24. -المادة (36) من القانون الأساسي المعدل. [↑](#footnote-ref-24)
25. -المادة (47 و48) من القانون الأساسي المعدل. [↑](#footnote-ref-25)
26. - المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات)، ﻿نحو توليد نخبة سياسية فلسطينية جديدة، <https://bit.ly/319GYet> [↑](#footnote-ref-26)